

المعروف ما يوافق ايضا ما قال والمعتد سنة بعد الركوع والرفع من قوله ربنا المائل هذا
كلامه نعم انما لم ينقل الصلاة عنده اي عند الخوازمي فانه قال وتكره اطلاق القنوت والرفع
لم يصح الركوع في هذه الحالة بل صح ان يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم والركوع
ماج الركب المذكور ان الطويل واما سبل انما هو الركوع على قدر الاختلاف في ظاهرها ولا يكون
قد رأت في الترتيب للبعوى ما جالسه فقال ذهب المتأمن الى انه يقنت في صلاة الصبح بعد ما رفته
راسه من الركوع في الركعة الثانية ورفع من قوله وبذلك الجهر الى اخره هو اللفظ ورايت في العرف
للتأني صاحب الخطب نحوه فانه من على ان يصح في ركعة الراس ان يقول ربنا لك الجليل من السموات
ومل الارض وما بينهما من شيء بعد ثم قال ما صنع فان كان في صلاة الصبح قنت بعد الركوع فرف
من الركوع في الركعة الثانية بعد قوله ربنا لك الجليل فانه عارته والصواب هو مادركه العرفي
ومرتبه وقال القاضي الحسين ليطول القنوت رابعا على العادة كره وفي الصلاة واحتمل ان قول
من زيادته قال صاحب الحكيم ويصبر الامام يسمع الله من صوته ويسريرنا للشيخ الهادي في جواب
في جهر الامام فانها اعلام بالرفع ليرفع المأمورون ويؤخذ من ذلك ان المصلح خلف الامام يركع
هذا الملك ابتداء وصرح به النووي في شرح المذهب ولم يجل فيه ثبته خلافا فقال وجهر المصلح خلف
الامام يسمع الله من صوته ولا يصح برتبة المائل لانه ليس للاعتدال بل هو ذكر للاعتدال في آخره به
كسائر الادكار وهذا اطعمه وهي بسله حسنة وحكمها منقولة عن قنوتها فان عمل الناس على خلافه
قوله واما ما عدا الصبح من الفرائض فبعضها اقوال اصحابها عند المعظم انه انزلت
المسلمين ازل من بين ما يغتبط نشوا والافلا والناهي انزلت قنوتها والاحتم والناهي لا يتنقظ
لما عدا ذلك في القنوت صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثم روي عن علي بن ابي طالب في الصبح قبل
منزلت حتى فارق الدنيا انتهى في امور انتهى احد ها ان ما ذكرته من الاقوال هو حاصل ما ذكره النبي
لمن تامله وقد اخبره في نروضة بقوله فقوله فيها ثلاثة اقوال المتروكة انه انزلت بالمسلمين ان الله
خبروا والغنط قنوتها والافلا والناهي في قنوتها مطلقا والثالث لا يقنوتون مطلقا هره عارته والقول
الثاني وهو القنوت مطلقا لم يذكره الا في ركعة ركعتين في الصبح فان تنس عليه نعم ذكره ابن ابي
شارح التبيين مع عروجه انه يقنت في الظهر به دون التسوية الثاني ان يقنوت بالركعة الاولى
للاول لان الامام يركعها هو الركعة او عدم الاحتساب وقد نص عليه القاضي كقوله عند
شرح المذهب فقال والقنوت في صلاة العبد من الاستسقاء فان قنت عند ما نزله لم ارهه وان قنت
من غير ما ذكره كرهته هذا كلامه وحاصله انه لا يصح وفي كراهته هذا التقصيل للالتفات في غيره
المسلمين ومثله لو بان في الخطب متعوبا ان المسببة الخاصة بعضهم كالاسر ونحوه لا يشرع فيه القنوت
كروا في الصلاة بالمشركه وسائر الناس في صلاة المذكوره ونحوه ان يقال ان كان صوره معتدلة
لا سبب العلم والتجاء وشوهم فتوا والافلا وغيرهم تنصبه ولو بان لم يفسد في الخطر او الما والخط
اجب واصله احتساب المطر في الخط المطر بالفتح وكفي القراء فيه الكسر فيخط بالفتح ايضا في خطها
ادا احتسب والخط العموم ادا اصحابه الخط ونحوها ايضا على المنعول لخطها وعمونه من غير عمونه

ثم

بعض العين المهله وباللون وهي ناعمة كحسين ابي عاصم وحده في صلح وكان يقرأ في اول سنة
اربعين من العبد بعد احد باسمه واكثر المدعو ويصح كما قاله في شرح المذهب الحكيم واليه
ووداه الدار لفظي من طريق ما ساند محصه وكان كما حل على القنوت دفع عمدا لقال جهر مصيبه
السلمين في ما سئلوا عنه لم يكن كما نوا من لفظ الشجيرة في النظر الى المتكلمين خاصة لعدم احاطت
بدايم **قوله** وحتى ابو العليل ان عبدا ان عني في علي بن ابي حمزة به قال لا يصح في القنوت
في صلاة الصبح او صا وشعار قوم من الشيعة ادا اشتغال به ثم روي في القنوت انتهى واعلم ان في بعض
الشيخ اد يصعد ادا اذ له على التعديل وفي بعضها ادا يصعد الشرط على الاطلاق فانه بعد عند
هذا القابل استحبابه اذ ان هذا المعنى وذكر في نروضة هذا الوجه بفظه وان ما بعده ناجل بشرطه
واعلم ان هذا الوجه ليس غريبا عما دل عليه تغييرا في فان انزل الى اوسط فخا عنه في الكلام على
دفع المتع انما اصح فيها ايضا الترتيب في زمانها لونها وصدارت شعرا للاداء منها الجهر والسبلة
وفي المتع انما اصح فيها اليه **قوله** والقنوت ان يقول اللهم اهدني صراطك وما كنا
نعلم صراطك ونولني صراطك وتبي شربا فثبت انك تقضي ولا يصح عليك انه لا يركع من القنوت
وقال في هذا القنوت روي عن الحسن بن علي بن ابي عمير انه قال لم يزل الله عليه وسلم على ذلك النبي واعلم
ان النووي في الروضة لما ذكر هذا المذهب زاد فيه قاء معارك واداء معارك لا يركع وزاد واداء
تباركت وهذا ذكره في شرح المذهب وغيره ثم قال هذا اللفظ في الحديث كما رواه ابو داود والترمذي
والنسائي وغيرهم باسناد صحيح يكون هو الاختيار والسنة الا ان ادا واداء لم يركع لفظ معارك
قوله والامام لا يصح له يركع بلفظه الجميع انتهى واعلم ان ما ذكره من نداء
الهدى عن ابن عباس وصحة وظله في الادكار انه كره للامام تخصيص نفسه بالاداء لقوله صلى الله عليه
وسلم لا يؤمن عبد قوما يخصهم ويخصهم بدمعه فان دعا فندخا لهم رواه ابو داود والترمذي قال
حدابن جبر ومقتضى كلام الادكار اطرا في سائر ادعية الصلاة وبه صرح القاضي في الاختيار في كلامه
على تشبهه فقال يقول للرب اعز لنا ولا نقول اعز بقدره الامام ان يخص نفسه بالدعاء وقال
الشيخ شارح التبيين الحمد لله في جميع الادعية وفعله بن المندوب في الاشارة على الشافعي فقال قال
الناهي لا احب للامام تخصيص نفسه بالدعاء دون القوم قال ابن المندوب انه عليه الصلاة والسلام
كان اذ اركب في الصلاة يقول قبل القراءة اللهم باعد بيني وبين الخيرة المصطفى المصطفى الذي عرف
وبعد يقول هذا كلامه وعلى هذا قال في بينه وبين القنوت ان الجميع مأمورون بذلك والرد على خلاف
القنوت ومقتضى هذا العرف انه لا يصح لجميع الامام في التشبه ونحوه الا ان يقول براء من المذرك استتانا
دعا الاستسقاء خاصة واعلم ان في جهر الامام بالقنوت خلافا لما في ادا قلنا انه سرفان المأموم
يقنت واداءت هذا عانت انهم المرافع بالجمع مع كونه في الجهر لفظي بالجمع سواء قنت
المأموم اود ذلك بطل الفرق ونقته اصحاب الجمع في سائر ادعية وما يدرك ايضا عدم تعقيبها
من ان يسمع المأموم ولا يصح لغيره كراعي اللفظ في الكلام على دعا الاستسقاء اذ تبعد صيغة الاواد
ونص على ان الامام يقوم بحضور من ياتي بها ايضا فالاعتد عليه هو ما نقله ابن المندوب عن النبي **قوله**